تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية

انتصار إرادة الحياة:
لنتعلّمْ من شعب تونس

□ نادر فرجاني

دلالات الفرار

قبل يومين من فرار جلاّد تونس سألني صديقٌ عمّا سيحدث في تونس، فأجبتُ: «مهما يحدث، فلن تعود تونس ثانيةً إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة.» ولم أكن أدري وقتها بالطبع أنّ شعب تونس سيغيِّر تونس، وربما الوطنَ العربيَّ بأكمله، إلى الأبد، ويكتب فصلاً ناصعًا في تاريخ نضال الشعوب العربيّة من أجل الحريّة والعدل. وكما قال نابغةُ الشعر التونسيّ أبو القاسم الشابّي: «إذا طَمَحَتْ للحَياةِ النُّفوسُ فلا/بُدَّ أَنْ يَسْتجيبَ القَدَرْ.»

لقد فعلها أحفادُ أبي القاسم الشابّي. تمثّلوا أبياتٍ رائعةً من شعره حرفيًا دقّوا بابَ الحريّة الحمراءِ بدماءِ عشراتٍ من شهداء الثورة البررة، بدءًا بالشابّ العشرينيّ، المتواضع قدرُه بمعايير الثروةِ والجاه، ولكن المفعم بالكرامة والإباء، محمد البوعزيزي، من سيدي بوزيد في الجنوب التونسيّ شابٌّ جامعيّ، من أسرةٍ متواضعة، فقد الأملَ في الحصول على عمل بعد سنوات من البحث، فقرّر أن يسعى وراء رزق عائلته من بيع الخضر والفواكه على عربة يدٍ بسيطة. لم يكن يسرق أو ينهب أو يعيث فسادًا كالطاغية وعائلته وأعوانه. أحرق نفسَه احتجاجًا على فقدان الأمل في حياةٍ كريمةٍ تحت الحكم التسلّطيّ المتبجّح بـ «المعجزة التونسيّة،» وعلى هدر كرامته عندما صفعتْه شرطيّةٌ لمنعه من كسب عيشه المتواضع، فأوقد بجسده شرارةَ الثورة الشعبيّة.

وعندما عبّر الشعبُ، جميعُه، عن أنّه، مثل سي محمد البوعزيزي، يريد الحياةَ بحريّةٍ وكرامة، ولو دفع حياتَه ثمنًا، استجاب القدرُ، وانجلى الليلُ، وانكسر القيدُ. بل إنّ شعب تونس أعاد اكتشافَ ذاته الأبيّة، وصهرتْه الثورةُ في لُحْمة جديدةٍ أقوى ممّا كان يُظنّ ممكنًا بعد أن ظلّ نظامُ الطاغية يعمل على تدميرها ٢٣ عامًا، حتى انضمّت قوى الأمن إلى المتظاهرين الذين كانت تطلق عليهم الرصاص الحيَّ بأوامرَ من ذلك النظام إلى ما قبل أيّامٍ قلائل. وقد تجلّت تلك اللحمةُ في مسيرة تونس «العميقة» التي اندفعتْ من أعماق البلاد إلى العاصمة، واعتصمتْ أمام مقرّ رئاسة الوزارة طوال ليل الشتاء القارس، متجدّيةً حظرَ التجوّل، ومطالبةً باستقالة الوزارة الموقّتة التي ضمّتْ أغلبيّةً من وزراء العهد البائد. وتكشّف ذلك الاعتصامُ عن مشاهدَ باهرةٍ من التلاحم والتكاتف بين التونسيين المعتصمين، رجالاً ونساءً، ومن الترحيب المضياف للوافدين من أهل تونس العاصمة، خصوصًا للنساء الوافدات. فما كلُّ هذه العظمة التي أشعلها التوقُ إلى الحريّة وطفق يدفئ الأفئدة حبًا وأملاً على كامل التراب التونسيّ وفي عموم الوطن العربيّ؟!

إنّه لمن واجب العرب، ولا سيّما المقهورون، التعلّم من شعب تونس: فمَنْ «لا يُحِبُّ صُعودَ الجبالِ/ يَعِشْ أَبَدَ الدَّهْرِ بَينَ الحُفَرْ»؛ و«إذا مَا طَمَحْتُ إلى غايَةٍ/رَكِبْتُ المُنى وَنَسِيتُ الحذَرْ» والدرسُ **الأوّل** هنا هو خطأ التهوين من شأن الأفكار في صنع حركة المجتمعات والتاريخ، ولو بدت حالمةً أو مبكّرة. ولا ريْب في أنّ الشابّي، ابنَ الجنوب التونسيّ أيضًا، لم يكن يتصوّر، عندما سطّر هذه الأبيات الملهمات في بدايات القرن العشرين، أنّها ستجد تمثيلاً شبهَ حرفيّ لها في بدايات القرن الحادي والعشرين.

والدرس **الثاني** هو أنّ الطاغية، بعد أن استنفد كلَّ محاولات القمع الباطش ثم التسويف الكاذب، اضطرّ إلى الهرب على عجل، بعد أن أنذره قادةُ الجيش، الذي انحاز إلى الشعب ورفض قمعَ الانتفاضة، بوجوب المغادرة إنْ شاء الإبقاءَ على حياته قبل إغلاق المجال الجويّ للبلاد بعد ساعاتٍ قليلة. فهرب من نفق سريّ كان قد أعدّه مسبّقًا، دليلاً على أنه لم يثقْ قطُّ بالشعب الذي استبدّ به؛ تمامًا مثلَ أيِّ لصٍّ دنيءٍ يغادر مسرحَ جريمته متخفّيًا عجِلاً ملهوفًا.

والدرس **الثالث** هو أنّ الطاغية الهارب بجلده، وربّما بما نَهب هو وأهلُه وأعوانُه، لم يجد أحدًا من سادته يَسْمح له بتدنيس أرضه التي خَدَمَ حكّامَها بتفانٍ على حساب شعبه والشعبِ العربيِّ جميعًا، وكان يظنّها ستكون له أرضَ الميعاد عندما تدور عليه الدوائر. فظلّ يحوم بطائرته هاربًا مذعورًا، يتلقّى الرفضَ تلو الآخر من قِبْلاته، حتى «أجاره» وأسرتَه نظامُ تسلّطيٌّ آخرُ يتشدّق بحماية الإسلام ومقدّساته. وجليٌّ أنّ الحكم التسلّطيّ ديدنٌ يعلو على أيّ دين، خصوصًا لو كان الدينُ ظاهريًا ونفعيًا. بل سارعتْ دولُ الغرب التي كان يخدمها الطاغيةُ إلى إدانة أفعاله وتجميدِ أمواله فهل يفقه باقي الخدم ـ الطغاة؟

هذه أبرزُ الدروس أمام الطغاة، والأهمّ أنّها دروسٌ يتعيّن أن تعيَها الشعوبُ المقهورة

قد يرى بعضُ الطيّبي القلوب أنّ الطاغية يستحقّ الشفقةَ أو المغفرةَ باعتبار أنّ ما حلّ به من مهانةٍ بعد عزٍّ وسطوةٍ عقابٌ كافٍ. ولكنّ عتاة المجرمين لا يستحقّون مثلَ هذه المشاعر النبيلة فلن يتوّجَ نضالُ شعب تونس بالنصر الحقيقيّ إلاّ بالقصاص من التشكيل العصابيّ الذي تَسَلّط على البلاد طويلاً بالقهر والإذلال، وبعقابه على هدر حياة الشهداء، وباستعادةِ ما نهبه من أموال الشعب. وحده القصاصُ من هذا التشكيل، الذي حَكم أزيد من عقديْن بالحديدِ والنارِ والفساد، في بلدٍ كان

مؤهَّلاً لأن يصبح واحةً للتقدّم والحريّة في منطقتنا، هو الانتصارُ الحقيقيُّ والنهائيُّ لإرادة الحياة في تونس والوطن العربيّ. وفي الحكمة: «لا تحتضنْ تمساحًا ولو جاءك باكيًا.»

الحكم التسلّطيّ يهدر الحريّةَ والعدلَ حتى بعد التخلّص من رأسه

تُذكّرنا تجربةُ تونس بأمرٍ أكّدناه في كتاباتٍ سابقة: أنّه على الرغم من الأهميّة المحوريّة للمتسلِّط الأكبر على رأس ثلّة احتكار السلطة والثروة، فإنّ الحكم التسلّطيّ يُبقي بُنًى قانونيّةً معيبةً ومؤسّساتٍ سياسيّةً وتنفيذيّة مختلّة يظلّ لها أثرُها المدمِّرُ على الحريّة والعدل ولو بعد التخلّص من المتسلّط الأكبر، إنْ لم يَجْرِ تصحيحُها. وعليه، فإنّ خطايا الحكم التسلّطيّ لا تنقضي بالتخلّص من رأسه، بل يتطلّب الانتصارُ الناجزُ على هذا الحكم تفكيكَ بنى التسلّط وتدميرَ مؤسّساته الداعمة لأغراضه الخبيثة.

لقد رأينا في تونس أنّ الطاغية نجح في صوغ بنيةٍ قانونيّة، خصوصًا في الدستور، تَحْصر الترشّحَ إلى منصب رئيس الدولة في حزبه، بعد أن أفسد الحياةَ السياسيّةَ حتى دمّر أيَّ معارضةٍ جادّة. كما أنشأ، بالإضافة إلى جهاز الأمن الباطش في وزارة الداخليّة، جهازًا خاصًا لأمنه وأمن نظامه، وموّله بسخاءٍ من أموال الشعب، وسلّحه تسليحًا لا يقلّ عن الجيش الذي أهمله عمدًا. والتجربة مكرّرةٌ بالكامل في غير بلدٍ عربيّ.

ورأينا أيضًا كيف سلّط الطاغيةُ جهازَ الأمن الرئاسيّ هذا على الشعب في أواخر أيّامه ليُعمِل التخريبَ، وليؤجّجَ الشغب حتى قبل أن يهرب، بحيث يدّعي حصولَ ثورةٍ مخرِّبةٍ حاول زورًا أن يضفي عليها فزّاعةَ التيّار الإسلاميّ، الذي كان يتفاخر بأنه سبق أن أباده، كي يستدرّ تعاطفَ أسياده في الغرب وأقرانِه في المنطقة، بينما كان هو وأعوانُه وراءها، تخطيطًا وتنفيذًا. ورأينا كيف أُلقي القبضُ على رأس هذا الجهاز وعشراتٍ من أعوانه، وهم يفرّون إلى بلد حكم تسلّطيّ مجاور، بسيّاراتٍ باهظةِ التكلفة. ومع ذلك استمرّت قواتُ الحرس الخاصّ، المتمركزةُ في القصر الرئاسيّ، في منازعة الجيش باستخدام الأسلحة الثقيلة لمنعه من بسط الأمن على البلد. لكنّ الجيش انحاز إلى الشعب ورفض توجيهَ سلاحه إلى صدور المواطنين

ومن هنا كان احتجاجُ الشعب التونسيّ على حصر إجراءات الإصلاح في نطاق أفراد الحكم البائد ومؤسّساته، صنائعِ الطاغيةِ الفارّ. وللشعب كلُّ الحقّ في ذلك: فهذا الأسلوب قمينٌ بجعل الإصلاح الحقّ بطيئًا ومريرًا، إنْ لم يكن مستحيلاً. إنّ الإصلاح الحقّ الذي يفي ثورةَ الياسمين حقَّ دماء شهدائها يتطلّب صوغَ دستورٍ جديدٍ وحزمة قوانين تقنّن مبادئ الحريّة والديمقراطيّة والعدل عبر جمعيّةٍ تأسيسيّةٍ منتخبةٍ انتخابًا حرًا ونزيهًا من جميع فئات الشعب. تَطْرح مشروعَ الدستور الذي تضعه أمام الاستفتاء الشعبيّ العامّ كما يتطلّب الإصلاحُ الحقُّ محاسبةَ أهل النظام البائد أمام محاكم مدنيّةٍ نزيهة، وعقابَ المجرمين منهم، قبل تشكيل الأجهزة التشريعيّة والتنفيذيّة التابعة للحكم الجديد، وذلك بالانتخاب الحرّ عبر نصوصٍ قانونيّةٍ وآليّاتٍ تنفيذيّةٍ تضمن نزاهتَه. وهذه الجمعيّة التأسيسيّة يمكن أن تشكّل الانتقالَ السليم من ثورةٍ شعبيّةٍ سديميّةِ التنظيم والقيادة إلى بنيةٍ مؤسّسيّةٍ للحكم الديمقراطيّ الهادف إلى ضمان الحريّة والعدلَ والكرامة الإنسانيّة. ولئن تطلّب هذا السبيلُ السليمُ بعضَ الوقت، فمنافعُه تستحقّ التأجيل، في حين قد ينطوي التعجيلُ بإجراءاتٍ إصلاحيّةٍ شكليّةٍ تجري أساسًا في إطار البنى القانونيّة والسياسيّة للنظام المخلوع، وباستعمال رجالاته، على تكريس بعض آثام الحكم البائد وإهدار غايات الثورة.

مَنْ يلحق بتونس على درب الحريّة؟

الفقر، كما قال أرسطو، أبو الثورات، والجريمة. ولا ريْب في أنّ مزيج الفقر والقهر الذي تتجرّعه غالبيّةُ الشعوب العربيّة على يد الحكم التسلطيّ أشدُّ وطأةً من الفقر وحدَه. وقد فَتحتْ ثورةُ الياسمين شهيّةَ هذه الشعوب للتخلّص من الطغاة الجاثمين على صدورها. إذ أصبحوا، وفق تشبيه ونستون تشيرشل البليغ، كمن يمتطون نمورًا لا يطيقون النزولَ عنها طواعيةً وإلاّ التهمتْهم، فلا يكون لهم من مُنجٍّ إلا إطلاقُ سيقانهم للريح كما فعل «زينُ الهاربين.» وقد صارت النمورُ جوْعى، وملّت القهرَ، وستُلقي بالطغاة أرضًا إنْ هي انتفضتْ. ومؤخّرًا ضربتْ ثورةُ الياسمين للشعوب العربيّة المثلَ في أنّ الطغاة، مهما بدوْا أقوياءَ باطشين، ليسوا في الواقع إلاّ جبناءَ رعاديدَ يهربون عند أول بادرةِ تململٍ للنمر.

منطقيًا، إذنْ، لا بدّ أن يؤدّي تراكمُ الفقر والقهر في وقتٍ ما إلى انفجارٍ شعبيّ لكنّ كلَّ حالةٍ من الانتفاض على الفقر والقهر ستكون لها ملابساتُها المحدّدة وتجلّياتُها الخاصّة.

كذلك ستسعى أنظمةُ الحكم التسلّطيّ، بعد زلزال ثورة الياسمين، إلى العمل على تأجيل وقوع النازلة قدْرَ الطاقة، وذلك بمحاولة احتواء الغضب الشعبيّ عبر تخفيف المعاناة عن الجماهير، ولو وقتيًا، من خلال تأجيل رفع الأسعار وزيادة الضرائب أو الإبطاء منهما، كما حدث فعلاً في الجزائر والأردن ومصر واليمن. لكنّ هذه إجراءاتٌ مسكّنةٌ لا تقي من عواقب تزاوج السلطة الاستبداديّة مع الرأسماليّة المنفلتة، وهي الآليّة الأساسيّة لإنتاج مُتلازمة «الفقر والقهر والفساد.» ولهذا لن تجدي هذه الاحتياطاتُ فتيلاً في النهاية. فقد كانت إحدى أهمّ بشارات ثورة الياسمين أنّ الترسانات الأمنيّة الضخمة، العامّة والخاصّة، لا تستطيع الوقوفَ في وجه هبّة شعبٍ يريد الحياة، ناهيك بمنعها. فلقد كان عددُ قوّات الأمن في ظلّ الطاغية في تونس أكثرَ من فرنسا التي يبلغ عددُ سكّانها ستةَ أمثالِ تونس؛ كما أغدق عليها الجلاّدُ المالَ والعتادَ [1]

١ ـ وللمقارنة، يبلغ عديدُ قوّات الأمن في مصر مليونين، وتخصّص لها ميزانيّةٌ سنويّةٌ تبلغ ٢٠٠ مليار جنيه، بينما يتعلّل الحكمُ بقلّة الموارد عندما يشكو الناسُ من تردّي الخدمات والغلاء وتفشّي البطالة والفقر!

لن يتوّجَ نضالُ شعب تونس بالنصر الحقيقيّ إلاّ بالقصاص من التشكيل العصابيّ الذي تَسَلّط على البلاد طويلاً بالقهر والإذلال

ولكنْ لماذا باغتتْ ثورةُ الياسمين زبانيةَ القهر، وسبقتِ البلدانَ العربيّةَ الأخرى المرشّحةَ للثورة الشعبيّة؟ الإجابة الشافية هي في مجمل الشخصيّة القوميّة والتجربة التاريخيّة التونسيّة حتى لحظة اندلاع الثورة. ولكنْ إنْ أردنا أن نستخلص العواملَ الرئيسةَ فسنوجزها في اثنين. **الأول** هو الانتشارُ الواسعُ للتعليم، والأهمّ ربما هو جودةُ التعليم؛ وقد ساهم في ذلك رسوخُ التقاليد التعليميّة الفرنسيّة، وبعضٌ من خيرة المثقفين التونسيين أمثال المرحوم محمد الشرفي، أستاذِ القانون البارز ورئيس الرابطة التونسيّة لحقوق الإنسان ثم وزير التربية لسنوات طوال. والعامل **الثاني** هو ذلك التاريخُ النضاليُّ الطويلُ والحيويُّ والفعّالُ لمنظّمات المجتمع المدنيّ، ولاسيّما النقابيّة مثل «الاتحاد التونسيّ للشغل» الذي سعى الطاغيةُ إلى تدميره بجميع السبل ــ وبدا أنّه قد نجح، ولكنْ إلى حين، إذ ظلّت جذوةُ المجتمع المدنيّ مستعرةً تحت الرماد حتى استحضرتْها الثورةُ الشعبيّةُ واهتدت بها.

وعلى خلاف ما يروِّج كتّابُ المتسلّط ووعظاءُ السلطان (الذين انبروا لتأثيم الانتحار احتجاجًا من دون أن ينبسوا ببنت شفةٍ عن إثم الاستبداد والفساد)، فإنّ انتفاضة شعبَي الجزائر ومصر وليبيا، وربما اليمن وغيرها، ضدّ الحكم التسلّطيّ، **قادمة لا محالة**.

على أننا نلاحظ أنّ الفقر في مصر والمغرب، وربّما اليمن، أشدُّ وطأةً، وأنّ التفاوتَ الطبقيّ أشدُّ حدّةً. وتكفي هنا مثلاً مقارنةُ حال قريةٍ مصريّةٍ، ولو قريبةً من العاصمة، بقريةٍ تونسيّةٍ في أطراف البلاد، وبمنتجعات الصفوة المحميّة في أطراف القاهرة. ثمّ إنّ الفساد، المحميّ رسميًا، في مصر أوسعُ نطاقًا، وربما أقذرُ، ممّا هو تونس؛ كما أنّ نقصَ التعليم وقصورَه أفدحُ، والمجتمعَ المدنيَّ أكثرُ هشاشةً في مصر. ويفاقم من الأثر المدمِّر للفقر والقهر في مصر الاحتقانُ الطائفيُّ الذي يتعامى عنه الحكمُ التسلطيّ ولكنه أَنتج بعضًا من أعنف أشكال التجمهر الاحتجاجيّ منذ فترةٍ قريبة ويعقِّد حالةَ بلدانٍ أخرى أنّ الجيش يقف وراء متلازمة «الفساد والاستبداد » وفي اليمن، تُفاقِم من التوتّر الحربُ الأهليّةُ الثلاثيّةُ الأبعاد (الحكم، والحوثيّون، والجنوب)؛ وقد استعر البطشُ الأمنيُّ فيها، بل اعتُقلتْ امرأةٌ ناشطةٌ مؤخّرًا.

لكنْ نظرًا إلى مجمل خصوصيّات الحالات الجزائريّة والمصريّة واليمنيّة، يُخشى أن يكون فقدُ الأرواح والتخريبُ، اللذان قد ينجمان عن انتفاضةٍ شعبيّةٍ في أيٍّ منها، قد يكونان أوسعَ نطاقًا وأشدَّ إثارةً للرعب ممّا حدث في تونس. وتشتدّ هذه الخشيةُ في حالة الجزائر بسبب وضع الجيش في قلب السياسة وتاريخ الصراع السياسيّ العنيف؛ وفي حالة اليمن بسبب الحرب الأهليّة المستعرة.

القاهرة

نادر فرجاني

كاتب من مصر والمقالة كُتبت قبل اندلاع الانتفاضة المصريّة.